

## المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز :-

جاسر أحمد حسين محمد مصطفى بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين

محمد مصطفى بالإضافة إلى التركة /وكيله المحامي مجلي الوراورة.

المميز ضده :-

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة)

وكيلاه المحاميان أسامة السكري وعماد أبو سلمى .

بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن

محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٤/٢١٦٦٠) فصل ٢٠١٤/٧/١٠

والقاضي بعد اتباع قرار النقض الصادر عن محكمة التمييز رقم (٢٠١٤/٣٤٢) تاريخ

٢٠١٤/٤/١٤ ( بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في

الدعوى رقم (٢٠٠٦/٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٨ وإلزام المدعى عليه جاسر أحمد بصفته

من ورثة المرحوم أحمد حسين بالإضافة إلى التركة بدفع مبلغ (٥٠٢٩١) ديناراً للمدعي

بنك الأردن وتثبيت حجز التحفظي وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) ديناراً

بدل أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية من تاريخ عرض الشيكات على

البنك المسحوب عليه وحتى السداد التام).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة بوزن الدينة وما توصلت إليه بقرارها .

٢- أخطأت المحكمة باعتماد التفويض الداخلي المبرز في قائمة بيانات الجهة المميز

ضدها.

٣- أخطأت المحكمة بعدم سماع البينة الشخصية للمميز إذ إنها بينة ضرورية ومنتجة في الدعوى.

٤- أخطأت المحكمة بعدم اعتبار هذه القضية مقضية حيث أقام المميز ضده القضية رقم (٢٠٠٣/١٩٣٠) بمواجهة والد المميز.

٥- أخطأت المحكمة بما توصلت إليه إذ لا يوجد تكافل وتضامن بين الورثة إذ الوارث لا يسأل إلا بما آل إليه من إرث.

٦- أخطأت المحكمة بعدم وقف السير في الدعوى كون الدعوى الجزائية رقم (٢٠٠٦/٩١٥) أقيمت ضد المميز بالموضوع نفسه وإن القرار بها يؤثر بنتيجة الحكم.

٧- أخطأت المحكمة بقرارها بعدم اعتبار التظهير الوارد على الشيكات هو تظهير توكيلي.

٨- أخطأت المحكمة باعتبار ما ورد على خلف الشيكات عبارة (أودعنا لأمر بنك الأردن) هو تظهير ناقل للملكية.

٩- أخطأت المحكمة بعدم رد الدعوى إذ إن المميز ضده لم يقدم ما يثبت أنها شركة مساهمة عامة، ولم يقدم من هو المفوض بالتوقيع عن الشركة.

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٩ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طالباً في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي بنك الأردن تقدم بهذه الدعوى بمواجهة المدعى عليه جاسر أحمد حسين محمود مصطفى بصفته الشخصية

وبصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة للتركة لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء للمطالبة بمبلغ ٥٠٢٩٢ ديناراً على سند من القول :-

إن المدعى عليه جاسر حرر ووقع نيابة عن المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى لأمر شركة ملح الصافي الأردنية الشيكات الموصوفة بلائحة الدعوى وجميعها مسحوبة على البنك الإسلامي الأردني فرع الرصيفة .

قامت شركة ملح الصافي بتجبير الشيكات لأمر المدعي ولدى عرضها على البنك أعيدت بدون صرف .

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ أقام المدعي الشكوى رقم ٢٠٠٣/١٩٣٠ موضوعها إعطاء شيك بدون رصيد والادعاء بالحق الشخصي والتي انتهت بإسقاط الحق الشخصي تبعاً لإسقاط دعوى الحق العام بسبب وفاة مورث المدعى عليه المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى .

لا زالت ذمة المدعى عليهم مشغولة للمدعي بالمبلغ المدعى به مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

قدم وكيل المستدعي طلباً لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن سجل تحت الرقم ٢٠٠٦/ط/٧٧ والطلب رقم ٢٠٠٦/ط/٧٨ لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدم توافر الخصومة ولكون القضية مقضية وقررت المحكمة وقف السير بالدعوى والانتقال لرؤية الطلبات .

وبعد استكمال إجراءات التقاضي بالطلبات أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها القاضي بقبول الطلب رقم ٢٠٠٦/٧٨ ورد الدعوى عن المدعى عليه جاسر أحمد حسين بصفته الشخصية وتضمنين بنك الأردن الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ ديناراً أتعاب محاماة .

أما فيما يتعلق بالطلب ٧٧/ط/٢٠٠٦ المتعلق بمرور الزمن قررت رده والعودة لمواصلة النظر بالدعوى الأصلية من النقطة التي وصلت عندها أما فيما يتعلق بكون القضية مقضية قررت رد الطلب فيها والعودة للسير بالدعوى الأصلية .

لم يرتض وكيل المستدعي بالقرار فاستدعى استئنافه .

وبتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٧ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم (٢٠٠٧/٨٦٩) تدقيقاً والذي قضت فيه:-

برد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها دون البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة في هذه المرحلة لحين البت بالدعوى الأصلية .

بعد إعادة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق الزرقاء نظرت الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة على النحو الوارد بمحاضرها أصدرت بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٨ قرارها رقم (٢٠٠٦/٢٣٨) والذي قضت فيه بإلزام المدعى عليه جاسر أحمد حسين محمد مصطفى بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة إلى التركة بدفع مبلغ خمسين ألفاً ومئتين واثنين وتسعين ديناراً للمدعي بنك الأردن وتثبيت الحجز التحفظي وإلزام المدعى عليه بالصفة المذكورة بالرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية.

لم يلق هذا القرار قبولاً لدى المدعى عليه جاسر فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي أصدرت بتاريخ ٨/٢/٢٠١١ قرارها رقم (٢٠٠٨/٢٥٣٣٨) تدقيقاً والذي قضت فيه برد الاستئناف موضوعاً وتصديق القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومئتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرض المستأنف جاسر بالقرار الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً .

هذا وقد جرى تكليف الطاعن جاسر بدفع فرق الرسم التمييزي وقام بدفعه خلال المدة القانونية بموجب وصول المقبوضات رقم (٢٩٦٣٣٩٣) تاريخ ٢٢/٤/٢٠١٢ وأن

محكمة التمييز أصدرت بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٢ الحكم رقم (٢٠١٢/٥٩٨)

والذي جاء فيه :-

عن أسباب الطعن :-

وعن السبب الثاني :-

وحاصله تخطئة محكمة الاستئناف باعتماد التفويض الداخلي رغم الاختلاف في اسم المفوض واسم المدعى عليه.

إن الطعن من هذه الناحية مستوجب الرد ذلك أن المدعى عليه - الطاعن - جاسر قد وقع الشيكات موضوع الدعوى بصفته وكيلًا عن والده المرحوم أحمد ولا يرد القول بأن هناك خلافاً بين الاسم الوارد في التفويض واسم المدعى عليه حيث نجد أنه لا خلاف فيهما ذلك أن إضافة صفة الحاج لاسم جد المدعى عليه لا تجعل منه اختلافاً بين الاسمين وهذا ما توصلت إليه محكمة الاستئناف الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب.

وعن السبب الثالث :-

وحاصله تخطئة محكمة الاستئناف بعدم سماع البينة الشخصية للطاعن .

وفي ذلك نجد من الرجوع إلى الشيكات موضوع الدعوى التي تضمنت على خلفها عبارة (وَعَنَّاً لأمر بنك الأردن) أي أن هذه الشيكات مظهرة تظهيراً ناقلاً للملكية وحيث إن التظهير يطهر الدفع فيكون ما توصلت إليه محكمة الموضوع بعدم سماع البينة الشخصية حول العلاقة بين صاحب هذه الشيكات والمستفيد الأول المحررة لأمره هذه الشيكات متفقاً وأحكام المادة (١٤٧) من قانون التجارة التي نصت على أنه ليس لمن أقيمت عليهم الدعوى بسند سحب أن يحتجوا على حامله بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بساحب السند أو بحملته السابقين ما لم يكن حامل السند قد حصل عليه بقصد الإضرار بالمدين ،وعليه يغدو هذا السبب غير وارد مما يتعين رده.

وعن السبب الرابع :-

المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف بعدم اعتبار القضية مقضية.

وفي ذلك نجد إن محكمة الموضوع توصلت إلى أن حكم محكمة صلح جزاء الزرقاء رقم (٢٠٠٣/١٩٣٠) التي كان قد أقامها المشتكى - المدعى بالحق الشخصي - بنك الأردن ضد مورث الجهة الطاعنة المشتكى عليه - المدعى عليه بالحق الشخصي أحمد حسين وموضوعها إصدار شيكات بدون رصيد لم يفصل بالدعوى موضوعاً وإنما تقرر إسقاط دعوى الحق العام لوفاة المشتكى عليه وإسقاط الادعاء بالحق الشخصي.

وعليه فإن شروط تطبيق قاعدة القضية المقضية غير متوافرة في الدعوى الماثلة وحيث توصلت محكمة الاستئناف لذلك فيكون هذا السبب غير وارد مما يتعين رده.

#### وعن السبب الخامس :-

وحاصله تخطئة محكمة الاستئناف بما توصلت إليه بإصدار القرار بالتكافل والتضامن من بين الورثة مخالفاً للقانون.

إن الطعن على هذا الوجه مستوجب الرد لمخالفته للواقع ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتضمن الحكم على الورثة بالتكافل والتضامن إذ أن إقامة الدعوى بمواجهة الطاعن كان بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين بالإضافة للتركة فيغدو هذا السبب مستوجب الرد لمخالفته للواقع.

#### وعن السبب السادس :-

المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف بعدم وقف السير في الدعوى لكون القضية الجزائرية رقم (٢٠٠٦/٩١٥) أقيمت ضد الطاعن بنفس الموضوع.

وفي ذلك نجد إن موضوع الدعوى الجزائرية يتعلق بجرم إعطاء شيك بدون رصيد مقامة ضد المدعى عليه جاسر بصفته الشخصية وبصفته من ورثة المرحوم أحمد بينما أن موضوع الدعوى الماثلة مطالبة مالية بقيمة هذه الشيكات مقامة بمواجهة ورثة المرحوم أحمد بالإضافة للتركة.

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لذلك فيغدو هذا السبب غير وارد مما يتعين رده.

وعن السببين السابع والثامن :-

وحاصلهما تخطئة محكمة الاستئناف بعدم اعتبار التظهير الوارد على الشيكات تظهيراً توكلياً.

وفي ذلك نجد إن ما توصلنا إليه بردنا على السبب الثالث من أن الشيكات موضوع الدعوى مظهره لأمر المدعي بنك الأردن تظهيراً ناقلاً للملكية ويعتبر حاملاً لهذه الشيكات عن طريق التجيير بما يعطيه الحق بالمطالبة بقيمتها ما يغني عن الرد على هذين السببين مما يتعين معه رد هذين السببين لعدم ورودهما على القرار المطعون فيه.

وعن السبب التاسع :-

المنصب على تخطئة محكمة الاستئناف بعدم رد الدعوى لأن المميز ضده - المدعي - لم يقدم ما يثبت أن المدعية شركة مساهمة عامة ولم يقدم في الدعوى من هو المفوض بالتوقيع عن هذه الشركة.

وفي ذلك نجد إن الوكالة العامة رقم (٢٠٠٥/٤٥٢) تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٥ المنظمة لدى كاتب عدل عمان والتي بموجبها وكل رئيس مجلس إدارة شركة بنك الأردن (شركة مساهمة عامة) قد وكل الوكيل العام المحامي أسامة سكري لتمثيل الشركة وصدق على هذه الوكالة الكاتب العدل .

وحيث إن الكاتب العدل هو المختص للثبوت من شخصية وصفة الموكل الموقع أمامه على الوكالة ولا يطعن بالوكالة بهذا الخصوص إلا بالتزوير ( ت ح ٢٠٠٨/٣٨٥ و ٢٠٠٨/١٩٧ و ٢٠٠٥/١٣٤٠ هيئة عامة).

وحيث إن الطاعن لم يطعن بالوكالة المشار إليها بطريق التزوير فيما يتعلق بالصفة التي وقع بها الموكل ومن أنه المفوض بالتوقيع عن الشركة المدعية ولم يقدّم الدليل على أن من وقع الوكالة غير مفوض وليس له صفة التوقيع عن المدعية فإن الطعن المتعلق بهذه الأمور يبقى قولاً مجرداً لا سند له من الواقع والقانون.

وعليه فإن الوكالة التي أقيمت بموجبها الدعوى هي وكالة قانونية صحيحة وعليه يغدو هذا السبب غير وارد على القرار المطعون فيه مما يتعين رده.

وعن السبب الأول :-

وحاصله تخطئة محكمة الاستئناف في وزن البيّنات وفي النتيجة التي توصلت إليها .

وفي ذلك نجد إن من المبادئ القانونية التي انعقد عليها إجماع الفقه والقضاء أن قاضي الموضوع حر في تقدير الدليل المقدم له يأخذه إذا اقتنع به ويطرحة إذا تطرق فيه الشك إلى وجدانه وأنه ليس لمحكمة التمييز أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح والتعديل فيما يكون قد قدمه الخصوم للمحكمة من الدلائل والبيانات إثباتاً لوقائع الدعوى أو نفيها طالما يكون ما توصلت إليه محكمة الموضوع من نتيجة له ما يؤيده في بيانات الدعوى.

وحيث إن محكمة الموضوع وبما لها من صلاحية في وزن البيانات وتقديرها توصلت من خلال البيانات المقدمة في الدعوى إلى أن المدعى عليه - الطاعن - جاسر وبصفته مفوضاً بالتوقيع عن والده المرحوم أحمد قام بتحرير وتوقيع ٦ شيكات موضوع الدعوى لأمر شركة ملح الصافي الأردنية وجميعها مسحوبة على البنك الإسلامي الأردني - فرع الرصيفة وأن شركة ملح الصافي الأردنية قامت بتظهير هذه الشيكات تظهيراً ناقلاً للملكية لأمر المدعي بنك الأردن، وأنه لدى عرض هذه الشيكات على البنك المسحوب عليه أعيدت بدون صرف بناء على طلب الساحب.

وحيث نصت المادة (٢٦٠) من قانون التجارة على أنه ( أ- لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين به إذا قدمه في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته وأثبت الامتناع على الوفاء بإحدى الطرق الآتية ..... ب- بيان صادر عن المسحوب عليه مؤرخ مكتوب على ذات الشيك مع ذكر يوم تقديمه .....).

وحيث تبين من مشروحات البنك المسحوب عليه على خلف الشيكات أن سبب عدم صرفها هو بناء على طلب الساحب.

الأمر الذي يكون معه أن المدعي أثبت الامتناع عن الوفاء وفق مقتضى المادة (١/٢٦١) من قانون التجارة مما يستوجب رد هذا السبب.

إلا إننا نجد إن الحكم قد صدر بمواجهة المدعى عليه جاسر أحمد حسين محمد مصطفى بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة للتركة وهذا واضح من مقدمة القرار الاستئنافي المطعون فيه ومما قضت به محكمة البداية بقرارها رقم (٢٠٠٦/٢٣٨).



وحيث أوجبت المادة (٥٤) من قانون البيئات على محكمة الموضوع توجيه يمين الاستظهار في الدعاوى التي تقام على الورثة وهي يمين إلزامية على المحكمة توجيهها ولو لم يطلبها الخصوم حيث إنها توجه من قبل المحكمة بحكم القانون دون حاجة لطلب أحد الفريقين وذلك تقريراً لبقاء الدين في ذمة المدين أو عدم بقائه في حال ادعاء أحد على تركة حقاً وأثبتته فتحلفه المحكمة من تلقاء نفسها يمين الاستظهار بأنه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميث بوجه من الوجوه ولا أبراه ولا إحالة على غيره وليس للميث مقابل هذا الحق رهن المادة (١٧٤٦) من مجلة الأحكام العدلية.

وحيث إن الدعوى الماثلة مقامة على المدعى عليه جاسر بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة للتركة فقد كان على محكمة الاستئناف قبل إصدار حكمها أن تقوم بتحليف ممثل الجهة المدعية اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٤/٢/أ) من قانون البيئات والتي تنص على أنه ( للمحكمة من تلقاء نفسها تحليف اليمين في أي من الحالات التالية :-

أ- إذا أثبت أحد ادعاءه بحقه في التركة فتحلفه المحكمة على أنه لم يستوف بنفسه أو بواسطة غيره هذا الحق من الميث ولم يبرؤه منه ولم يحله على غيره ولم يستوف دينه من الغير ولم يكن للميث رهن مقابل هذا الحق.

وحيث إن محكمة الاستئناف لم تقم بتحليف ممثل الجهة المدعية يمين الاستظهار فيكون حكمها مستوجباً للنقض من هذه الجهة.

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة الاستئناف لتحليف ممثل الجهة المدعية اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٤/٢/أ) من قانون البيئات ومن ثم إصدار القرار المقتضى).

اتبعت محكمة الاستئناف حكم النقض وبعد أن قام ممثل المستأنف عليه رئيس مجلس الإدارة شاكراً توفيق شاكراً فاخوري بحلف يمين الاستظهار أصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢١ الحكم رقم (٢٧/٢٣٤٢٢/٢٠١٢) وجاهياً بحق المستأنف قضت فيه :-  
 بفسخ القرار المستأنف والحكم بإلزام المدعى عليه بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة للتركة بدفع مبلغ (٢٠٢٩١) ديناراً للمدعي وتثبيت الحجز

التحفظي وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية من تاريخ عرض الشيكات على البنك المسحوب عليه وحتى السداد التام.

لم يقبل المستأنف بقضاء محكمة الاستئناف فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٧/٢/٢٠١٣.

وقبل بحث أسباب التمييز نجد إن محكمة استئناف حقوق عمان المشكلة من القضاة السادة سليم عبدالهادي وسهير الطوباسي وهاني البدور وفي جلسة ٥/٢/٢٠١٣ رفعت الجلسة للتدقيق إلى يوم الخميس ٢١/٢/٢٠١٣.

وقد تبدل تشكيل الهيئة الحاكمة في جلسة ٢١/٢/٢٠١٣ بحيث أصبحت تتألف من القضاة السادة فخر التميمي وسهير الطوباسي وهاني البدور وأن الهيئة الجديدة قامت بتلاوة الإجراءات السابقة وبالوقت ذاته ختمت المحاكمة وأصدرت الحكم الذي كانت الهيئة السابقة قد أعدته ووقعته.

وباستعراض المادة (٤/١٥٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية نجد إنها تنص على (يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم وإذا كان الحكم موقعاً من هيئة المداولة وتغيب بعضهم فيجوز تلاوته من هيئة أخرى على أن يؤرخ الحكم بتاريخ النطق به).

وحيث إن الهيئة الجديدة وبتلاوتها الإجراءات السابقة قد خالفت أحكام المادة (٤/١٥٨) سائلة الإشارة.

وحيث إن محكمتنا ووفقاً لأحكام المادة (٦/١٩٨) من القانون ذاته تملك التصدي لهذه المخالفة الصريحة للقانون (ت/ح ١٦٤/٢٠١٢ تاريخ ١٤/٥/٢٠١٢).

لهذا وبالبناء على ما تقدم نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

بعد النقص والإعادة سجلت الدعوى مجدداً لدى محكمة الاستئناف بالرقم (٢٠١٤/٢١٦٦٠) وفي اليوم المعين وبعد تلاوة قرار النقص وسماع أقوال الفرقاء بشأن قبول النقص من عدمه قررت المحكمة المذكورة اتباع النقص واستكملت إجراءات

التقاضي وأصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠ قرارها المطعون فيه والذي قضت فيه:-  
فسخ القرار المستأنف والحكم بإلزام المدعى عليه جاسر أحمد حسين محمد مصطفى بصفته من ورثة المرحوم أحمد حسين محمد مصطفى بالإضافة إلى التركة بدفع مبلغ خمسين ألفاً ومئتين وواحد وتسعين ديناراً للمدعي بنك الأردن وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي والفائدة القانونية من تاريخ عرض الشيكات على البنك المسحوب عليه وحتى السداد التام وتنشيت الحجز التحفظي.

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي هذا وطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها في لائحة تمييزه المقدمة بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٤ وقدمت المدعية لائحة جوابية ضمن المدة القانونية.

وفي الرد على أسباب التمييز كافة نجد إنه سبق للطاعن وأن أثار ما جاء بأسباب التمييز هذا كافة في طعنه السابق وإن محكمتنا وبقرارها رقم (٢٠١٢/٥٩٨) تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٧ قد عالجت ذلك وردت عليه مما يمتنع عليه معادوة عرض ذلك على محكمتنا ثانية مما يتعين الالتفات عنها وبالتالي ردها.

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٤ م

عضو نائب الرئيس عضو نائب الرئيس برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو نائب الرئيس عضو نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقة

س.أ

